

قرار الهيئة الشرعية رقم (٣٢)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:
فإن الهيئة الشرعية لبنك البلاد في جلستها (الثالثة والعشرين بعد المائتين)، المنعقدة يوم
الاثنين ١٤٢٦/٠٧/٢٤ هـ الموافق ٢٠٠٥/٠٨/٢٩ م، في مدينة الرياض بالمقر الرئيس
للبنك قد اطلعت على الصيغة النهائية لـ: اتفاقية تسهيلات مصرفية المرفوعة من
المجموعة البنكية للشركات.

وبعد المداولة والمناقشة ودراسة شروط الاتفاقية وأحكامها، وإجراء التعديلات اللازمة
عليها في الجلستين: الثامنة والأربعين بعد المائة المنعقدة يوم الاثنين ١٤٢٦/٠٣/٢٣ هـ،
والحادية والسبعين بعد المائة المنعقدة يوم السبت ١٤٢٦/٠٤/٢٦ هـ قررت الهيئة إجازتها
بالصيغة المرفقة بالقرار، وترى الهيئة ما يأتي:

١. تعد "اتفاقية تسهيلات مصرفية" اتفاقاً عاماً لما يستقبل من عقود تمويلية مقدمة للعميل.
وتُكيّف شرعاً بأنها وعد غير ملزم من البنك لعميله بمنحه سقفاً ائتمانياً يشتمل على
قروض حسنة وبيع آجلة ومشاركات وضمانات واعتمادات وعقود استصناع
وغيرها ضمن الإطار والشروط المحددة في اتفاقية التسهيلات، شريطة أن يتم إبرام عقد
مستقل لكل تمويل لاحق مستوفٍ لشروطه ومقتضياته الشرعية. ويُلتزم في العقود
اللاحقة بشروط والتزامات اتفاقية التسهيلات السابقة.

٢. يجوز للبنك أن يستوفي من العميل التوثيقات والضمانات المطلوبة والمباحة شرعاً
المشترطة في "اتفاقية تسهيلات مصرفية"، ويترتب على ذلك:



- أ- لا يجوز للبنك قبول ضمانات ورهون محرمة كالسندات الربوية، وأسهم الشركات التي أصل نشاطها محرم كأسهم البنوك الربوية، وشركات التأمين التجاري وشركات التبغ والخمور والميسر والأفلام والمطبوعات المحرمة شرعاً.
- ب- لا يجوز للبنك في عقود التمويل استخدام الضمانات المقدمة من العميل إلا بعد إجراء عقد البيع وعدم وفاء العميل بالالتزامات الواجبة عليه شرعاً.
- ت- لا يجوز للبنك في عقود المشاركة استخدام الضمانات المقدمة من العميل إلا في حالات التعدي أو التفريط من قبل العميل بصفته شريكاً.
٣. يجوز أن تشتمل "اتفاقية تسهيلات مصرفية" على تحديد نسبة الربح التي سيأخذها البنك من العميل فيما لو أبرم أي عقد من العقود التمويلية المتنوعة -كالمرابحة، والبيع الآجل- شريطة أن يكون ذلك للاستئناس وفي إطار الوعد وعدم الإلزام.
٤. إجازة "اتفاقية تسهيلات مصرفية" حسب الصيغة المرفقة بالقرار.
- وفق الله الجميع لهده، وجعل العمل في رضاه، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الهيئة الشرعية

د. عبدالعزيز بن فوزان الفوزان (عضواً)

د. محمد بن سعود العصيمي (عضواً وأميناً)

أ.د. عبدالله بن موسى العمار (عضواً)

د. يوسف بن عبدالله الشيبلي (عضواً)

التاريخ	فرع
---------	-----

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فقد أبرمت هذه الاتفاقية في يوم / / ١٤هـ، الموافق / / ٢٠م، في مدينة / بين كل من:
 ١ - بنك البلاد، شركة مساهمة سعودية، سجل تجاري رقم: ١٠١٠٢٠٨٢٩٥ الصادر بتاريخ ١٤٢٦/٣/١٠هـ، وعنوانه: الرياض
 ص.ب. ١٤٠، الرياض، الرمز البريدي: ١١٤١١، هاتف: ٤٧٩٨٨٨٨ فاكس: ٤٧٩٨٨٩٨

ويمثله في هذا العقد السيد بصفته طرفاً أولاً، ويشار إليه فيما بعد بـ (البنك)

٢ - شركة/مؤسسة تأسست وفقاً للأنظمة المعمول بها في بموجب سجل تجاري رقم

الصادر بتاريخ / / ، ومركزها الرئيس وعنوانها

ص.ب. / رمز بريدي هاتف فاكس

ويمثلها في التوقيع على هذا العقد المكرم وجنسيته بصفته

ورقم بطاقة الأحوال/إقامة الصادرة بتاريخ / / ١٤هـ طرفاً ثانياً، ويشار إليه في هذه الاتفاقية بـ (العميل)

تمهيد:

حيث يقوم البنك بتقديم العديد من المنتجات التمويلية المجازة من الهيئة الشرعية وبناءً على رغبة العميل في التعامل من خلال المنتجات التي يقدمها فقد وافق الطرفان على ذلك وهما بكامل أهليتهما المعتبرة شرعاً على الشروط والأحكام الآتية:

الأول: التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ومكمل لها.

الثاني: حدود التسهيلات وتفاصيلها:

يقدم البنك للعميل التسهيلات الموضحة أدناه، ويلتزم العميل بأن استخدامه لهذه التسهيلات سيكون حسب الغرض الذي منحت من أجله.

والتسهيلات التي يقدمها البنك للعميل هي:

المسلسل	صيغة التسهيل	الحد	الغطاء التقديري	أسعار الخدمات	الغرض من التسهيلات	تاريخ الاستحقاق

الثالث: الضمانات

يجب على العميل أن يقدم ضمانات لسداد أي التزامات تنشأ عليه تجاه البنك قبل استخدام التسهيلات، وقد قدم العميل الضمانات الآتية:

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -
- ٤ -

كما يتعهد العميل بتقديم ضمانات إضافية عند انخفاض قيمة الضمانات المقدمة المذكورة أعلاه عن الحد الذي يطلبه البنك وذلك عند أول إشعار من البنك.

(مجاز بقرار الهيئة الشرعية رقم: ٣٢)

نموذج رقم (٣.٦.١) Form No.

الرابع: صلاحية الاتفاقية

- تبدأ صلاحية هذه الاتفاقية من تاريخ: / / وتنتهي في: / /
- لا يقبل أي تعديل أو إضافة في شروط وأحكام هذه الاتفاقية إلا بعد اتفاق الطرفين على ذلك خطياً بعد أخذ موافقة الهيئة الشرعية.
- يحق للبنك للأسباب التي يقدرها مد أجل التعامل وسريان هذه الاتفاقية إلى تاريخ لاحق ويلتزم العميل بالتوقيع على المستندات المطلوبة كافة وتقديم الضمانات المناسبة التي قد يطلبها البنك، وتخضع المدة الإضافية للشروط والأحكام نفسها الواردة في هذه الاتفاقية، ولا يشترط لذلك توقيع العميل على مستندات التمديد أو التجديد حسب رغبة البنك المطلقة.
- يحق للبنك - لأي أسباب يراها - تخفيض حدود التسهيلات التي تم منحها للعميل أو تقييدها بعمليات محددة أو إلغاء هذه الاتفاقية، وعلى البنك أن يخطر العميل بذلك خطياً.

الخامس: الشروط والمستندات

لا يحق للعميل الاستفادة من التسهيلات الممنوحة له فيما تقدم ما لم يتم استيفاء جميع الشروط و الضمانات المطلوبة بالشكل والمضمون الذي يتفق مع نظام البنك ومتطلباته كما يتعهد العميل بأن جميع المستندات والوثائق والتوقيعات صحيحة ومكتملة وتمثل التزاماً قانونياً وفقاً للصلاحيات المخولة له ومنها على سبيل المثال :-

- سند لأمر بالحد الأقصى للتعامل المتفق عليه . ويكون هذا السند ضماناً لأي تعامل بين العميل والبنك.
- سجل تجاري لنشاط العميل ساري المفعول.

- عقد التأسيس/عقد الشراكة و التعديلات اللاحقة عليه موثقة من الجهات المختصة.
- التفويض من صاحب الصلاحية يحق من له صلاحية التعامل مع البنك وطلب تسهيلات مصرفية والتوقيع نيابة عن العميل.
- أي مستندات أو شروط أخرى يطلبها البنك.

السادس: البيانات و المعلومات المالية

أ: المعلومات المالية: يلتزم العميل بالآتي:

- تزويد البنك بكل المعلومات المتعلقة بالمركز المالي لنشاطه وكذلك أي تعير في الموقف المالي كحدوث ما له تأثير سلبي على مقدرة العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك.
- تزويد البنك بالقوائم المالية والحسابات الختامية المتممة لها المعدة وفقاً للأسس والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها المدققة بواسطة مراجع قانوني وذلك في مدة أقصاها ٩٠ يوماً من انتهاء السنة المالية .
- تقديم التقارير المالية ربع السنوية أو أي تقارير تفصيلية أخرى قد يطلبها البنك من حين لآخر.

ب: شروط مالية أخرى:

يجب على العميل خلال مدة هذه الاتفاقية الالتزام بالشروط والتعهدات المالية الواردة أدناه وأن يتضح ذلك من خلال قوائمه المالية المدققة:

- نسبة المديونية وهي (التمويل المصرفي/ حقوق الملكية الملموسة) يجب ألا تزيد عن
- نسبة الرفع المالي وهي إجمالي الخصوم/ صافي حقوق الملكية الملموسة يجب ألا تزيد عن
- نسبة السيولة السريعة وهي (الموجودات المتداولة - المخزون)/ المطلوبات المتداولة يجب ألا تقل عن
- الالتزام بعدم إجراء توزيعات أرباح نقدية بنسبة تتجاوز % من صافي الأرباح السنوية القابلة للتوزيع قبل الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من البنك.
- عدم الدخول في استثمارات أو توسعات رأسمالية جديدة تزيد عن مبلغ قد تؤثر على قدرة العميل على سداد التزاماته المستحقة تجاه البنك قبل الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من البنك.

السابع: التعهدات

يتعهد العميل طوال مدة سريان هذه الاتفاقية بالآتي:

- ألا تستخدم التسهيلات الائتمانية الممنوحة له إلا في الغرض الذي منحت له من أجله وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- سداد أي التزامات أو ديون تستحق عليه تجاه البنك في مواعيد الاستحقاق دون الحاجة إلى أي تنبيه أو إخطار من البنك.
- تقديم ضمانات إضافية عند انخفاض قيمة الضمانات المقدمة عن الحد الذي يطلبه البنك ويكون ذلك عند أول إشعار من البنك.
- التوقيع على أي مستندات يطلبها البنك توثيقاً للمعاملات محل هذا العقد ولو بعد استخدامها.
- تعد جميع حسابات العميل لدى البنك بجميع فروع على اختلاف مسمياتها و أيا كان نوع العملة المفتوحة بها بمثابة حساب واحد وتعد ضماناً يحق للبنك استخدامه للوفاء بجميع الالتزامات وفي أي وقت من دون الرجوع للعميل.
- في حال التعارض بين دعوى العميل وسجلات البنك فيما يتعلق بالعمليات التي تمت بين العميل والبنك، فإن سجلات البنك هي المعتمدة وتكون ملزمة للعميل ما عدا السهو أو الخطأ.

- إخطار البنك بأي تغيير محتمل في الشكل القانوني وذلك قبل إجراء هذا التغيير، وفي حال قبول البنك للاستمرار مع العميل بالشكل القانوني الجديد فإنه يقدم جميع المستندات اللازمة خلال خمسة عشر يوماً من إجراء التغيير المطلوب وتوقيع جميع العقود والمستندات الإضافية مع البنك لاستمرار العلاقة.
- أي تغيير في الشكل القانوني للعميل أو للشركاء أو النشاط أو الأهلية أو الصفة أو غير ذلك لن يؤثر بأي حال على استمرار نفاذ هذا العقد واستحقاق البنك لجميع التزاماته.
- يقر العميل بمسؤوليته المطلقة عن أي التزامات قد تنشأ من استخدامه للتسهيلات الممنوحة له أو من يقوم باستخدامها بناءً على طلبه وبموافقة البنك ويمكن من وقت لآخر وبموافقة الطرفين تجاوز الحدود المذكورة أعلاه دون الحاجة لتعديل هذه الاتفاقية وتطبيق جميع شروط هذه الاتفاقية على مثل هذه التجاوزات.
- كل من الشركات التابعة له سوف تكون مسجلة بشكل صحيح وسوف تبرز شهادة تسجيل من مصلحة الزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية في حدود الوقت المتاح لمثل هذا التسجيل وفقاً للوائح والقوانين المعمول بها، إضافة لذلك يتعهد العميل بتسديد أي ضرائب أو زكاة أو أي التزامات مالية تستحق عليه نتيجة لمزاولة نشاطه أو أي مسببات أخرى.
- يتعهد العميل بعدم إنشاء أي رهن أو امتياز أو حق على أمواله المنقولة أو الثابتة التي سبق تقديمها ضماناً للبنك، (وللبنك أن يطلب إشعاره في حال رغبته في رهن أمواله الأخرى).
- يتعهد العميل بالإطلاع على كشوف الحسابات المرسلة له من البنك وفحصها. وكل كشف أو إشعار يتقضي على إرساله إلى العميل ثلاثون يوماً دون اعتراض العميل ومراجعته البنك بشأنه كتابياً يعد مقبولاً.

الثامن: السداد

- يتعهد العميل بتسديد جميع التزاماته الناشئة عن هذا العقد في تواريخ استحقاقها أو عند الطلب في الحالات التي يحددها البنك في هذا العقد دون أي استقطاعات أو حجوزات أو ضرائب أو جبايات أو رسوم سارية حالياً أو تقرض مستقبلاً.
- يفرض العميل البنك في سداد أي التزامات أو مصروفات أو رسوم تستحق للبنك بموجب هذا العقد من أي حسابات أو أصول له لدى البنك.
- يحق للبنك الرجوع على العميل بفارق المديونية غير المسددة بعد اتخاذ الإجراءات بعالية.
- يحق للبنك تحويل كل أو بعض حقوقه بمقتضى هذا العقد لمن يشاء، وتنقل للمحال إليه مضمونة بكامل حقوقها وأي حقوق قد يحصل عليها الطرف الأول مستقبلاً، ولا يحق للطرف الثاني تحويل التزاماته لأي جهة أخرى دون موافقة مسبقة من الطرف الأول.
- يحق للبنك أن يبيع ما بحوزته من أموال أو حقوق أو ضمانات أو رهونات أو ممتلكات للعميل لدى البنك في سداد أي التزامات مستحقة كما يحق له الحجز على جميع أرصدة العميل وفي حال الحجز على أرصده لن يكون البنك ملزماً بالوفاء بأي شيكات أو أوامر دفع ترد على هذه الحسابات على أن يسدد العميل جميع التزاماته.

التاسع: حالات الإخلال

- تسقط الآجال المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وتصبح جميع الالتزامات مستحقة وواجبة الأداء فوراً مع عدم الإخلال بأي من البنود الواردة بهذا العقد من دون الحاجة لأي إجراء قانوني، وتتمثل حالات الإخلال على سبيل المثال لا الحصر في الحالات الآتية:
- مماطلة العميل عن سداد أي التزام من التزاماته أو تعهد من تعهداته المنصوص عليها في هذا العقد.
- الإخلال بالتأمينات والضمانات المقدمة للبنك وذلك بالقيام بأي تصرف من شأنه أن ينقص من قيمتها مما قد يؤثر على حقوق البنك المترتبة عليها.
- الإخلال بأي حقوق أو التزامات تجاه الغير بصورة قد يعدها البنك حسب تقديره المطلق ذات أثر سلبي على الوضع المالي للعميل ونشاطه.
- وفاة العميل أو إفلاسه أو زوال الصفة القانونية أو فقده الأهلية.
- حل الكيان القانوني القائم لنشاط العميل أو تصفيته أو بيعه أو توقيفه عن مزاولة نشاطه أو تغيير كيانه القانوني أو انسحاب شريك من الشركاء أو وفاته.

العاشر: الإخطارات والمراسلات

- ترسل المراسلات كافة من طلبات أو إشعارات أو إقرارات أو موافقات أو أي مستندات أخرى عن طريق البريد المسجل أو الفاكس أو التلكس أو تسليم باليد أو بأي طريقة من الطرق المعتمدة لدى البنك على العناوين المحددة في صدر هذا العقد: ما لم يتم الاتفاق خطياً على خلاف ذلك.
- يلتزم العميل بتحمل مسؤولية أي رسالة يرسلها إلى البنك سواء أرسلت بواسطته هو أم بواسطة أي شخص مفوض منه. وبناءً على ذلك يتعهد العميل بتعويض البنك عن أي خسائر أو مطالبات أو إجراءات أو دعاوى أو مصروفات تحملها البنك نتيجة الاعتماد على مثل هذه المراسلات.

الحادي عشر: أحكام أخرى

- تعتبر العقود والشروط العامة والخاصة بكل نوع من أنواع التعاملات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية والموقعة من العميل جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ومكملة لها.
- يخضع تفسير أحكام هذه الاتفاقية للأنظمة والقوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.
- في حال حدوث نزاع -لا قدر الله- يتم حله ودياً، ويكون الفصل فيه -إن تعذر الحل الودي- من قبل المحاكم الشرعية في المملكة العربية السعودية.
- هذه الاتفاقية ملزمة ونافذة المفعول لمصلحة البنك والعميل ومن يخلفهم.
- لا يعد الفشل أو التأخير من البنك لممارسة أي صلاحية أو حق أو معالجة بموجب هذه الاتفاقية تنازلاً أو إلغاءً لتلك الصلاحيات أو الحقوق، كذلك لا تحول الممارسة الجزئية من البنك لحقوقه أو صلاحياته عن ممارستها بالكامل مرة أخرى أو ممارسة أي حقوق أو صلاحية أخرى.

الثاني عشر: نسخ العقد

- حرر هذا العقد من نسختين أصليتين تسلم كل طرف نسخة للعمل بموجبها وقد وقع الطرفان على هذا العقد في تاريخ إبرامه المذكور أعلاه بعد الاطلاع على شروطه وأحكامه.

الطرف الأول (البنك)	الطرف الثاني (العميل)
يمثله المكرم:	يمثله المكرم:
التوقيع:	التوقيع:

الكفالة التضامنية:

لقد كفلت/كفلنا بموجب توقيعنا على هذا كفالة تضامنية (بالغرم والأداء) مع العميل (الطرف الثاني) في تنفيذ جميع الالتزامات المحددة بهذه الاتفاقية وتجديدها بحيث يحق للبنك أن يرجع علينا جميعاً أو بعضنا بمستحقاته أو جزء منها على مكفولنا بموجب هذه الكفالة دون أن يحق لنا الاعتراض على ذلك لأي سبب من الأسباب وتظل كفالتنا هذه نافذة إلى أن يستوفي البنك كامل مستحقاته بموجب هذا العقد وتجديدها، ونقر بذلك كتابة.

الكفيل الأول	الكفيل الثاني
الاسم:	الاسم:
الصفة:	الصفة:
رقم الحفيظة:	رقم الحفيظة:
التوقيع:	التوقيع:

